

مستقبل واعد لتبني الاقتصاد الأزرق المستدام كبديل للدول النفطية الساحلية - دراسة حالة الجزائر نموذجا -

غربي يسين سي لاختضر¹، مُجدي سهام²*

¹ جامعة الجلفة (الجزائر)

² جامعة الجلفة (الجزائر)

ملخص: ظهر الاقتصاد الأزرق استجابة لأزمات متعددة، حيث أنه يهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، فأدت الأنماط المعتمدة في مجال الإنتاج والاستهلاك المفتقرة للاستدامة اللازمة إلى الاستغلال المفرط للموارد على اليابسة وحتى استنزافها، مما دفع بعض الدول الساحلية إلى التوجه نحو استغلال الموارد البحرية التي تتيح إمكانيات مهمة من شأنها أن تحفز النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاه الاجتماعي، مع ضمان استمرار الموارد وحماية البيئة بالنسبة للدول النفطية. كما هدفت هذه الدراسة إلى دراسة واقع الاقتصاد الأزرق والتعرف على القطاعات المعنية به، بالنسبة إلى الدول النفطية عامة والتطرق إلى دراسة حالة الجزائر خاصة، والمنهج المتبع فهو المنهج الوصفي التحليلي وهو الأنسب في مثل هذه الدراسات.

الكلمات المفتاح: الاقتصاد الأزرق، التنمية المستدامة، الموارد والمسطحات المائية، الدول النفطية والساحلية .

Abstract: The blue economy emerged in response to multiple crises, It aims to achieve sustainable economic development, The patterns adopted in the field of production and consumption unsustainable necessary for exploitation. This has led some coastal States to move towards the exploitation of marine resources that offer important potential that will stimulate economic growth and social welfare, and environmental protection for oil states, This study also aimed to study the reality of the blue economy and identify the sectors involved , for coastal oil states in general, The roads to the case of Algeria in particular. The approach is descriptive and analysis it is most appropriate in such studies.

Keywords: the Blue Economy, Sustainable development, Water Resources and Bodies, Oil and coastal countries.

تمهيد:

أدى بروز مفهوم الاقتصاد الأزرق منذ سنة 2012 إلى إعادة التفكير في واقع البحار والمحيطات وما يرتبط بها، خاصة في ظل التحديات التي تواجهها من اختلال في النظم الإيكولوجية وعدم الاستغلال الأمثل للموارد، وإعطاء أهمية كبيرة لهذا الموضوع من طرف العديد من الدول والمنظمات الدولية من أجل تجسيد مشروع الاقتصاد الأزرق في إطار تحقيق التنمية المستدامة. إذ يعمل الاقتصاد الأزرق كمحفز لتطوير السياسات والاستثمار والابتكار في دعم الأمن الغذائي، والحد من الفقر والإدارة المستدامة للموارد المائية، وذلك عن طريق تربية الأحياء المائية، وتعزيز السياسات والممارسات الجيدة لاستزراع السمك والنباتات البحرية بصورة مستدامة.

نظرا للأهمية التي يكتسبها الاقتصاد الأزرق باعتباره محركا للنمو الاقتصادي، فقد تحرك المجتمع الدولي خلال السنوات الأخيرة لسن قوانين ولوائح وعقد اتفاقيات بين الدول خاصة الساحلية منها، ويجب التطرق والتعرف على المسطحات المائية والثروة السمكية، والاستخدام المستدام لهذه الموارد الطبيعية في البحار والمحيطات، ومن ثم تعزيز دور الاقتصاد الأزرق كبديل لمورد النفط في الدول النامية الساحلية، حيث اتجهت الجزائر نحو تعظيم المنفعة والاستفادة من الاقتصاد الأزرق نظرا لما تمتلكه من الواجهة البحرية المعتبرة المطلة على البحر الأبيض المتوسط. ومن هذا المنطلق تم وضع الإشكالية التالية : **ما هو الاقتصاد الأزرق وهل يعتبر طريق جديد لنمو عالمي جديد في الدول النفطية الساحلية - الجزائر - ؟**

أهداف الدراسة : تستمد هذه الدراسة أهدافها من الجوانب الآتية:

- تأصيل المفاهيم الأساسية لكل من الاقتصاد الأزرق والتعرف على جوانبها المختلفة؛
- تناول أهم مبادئ الاقتصاد الأزرق المستدام،
- البحث عن أهمية دور هذا الاقتصاد الأزرق في تحقيق التنمية المستدامة ؛
- التوصل إلى عدد من التوصيات التي يمكن أن تساهم في زيادة الاهتمام بالاقتصاد الأزرق كمحفز لتطوير الاستثمار والابتكار في دعم الأمن الغذائي، وكذا الحد من الفقر والإدارة المستدامة للموارد المائية.

المنهج المتبع :

المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي والتحليلي، فالجانب النظري الذي تم فيه التطرق إلى تعريف الاقتصاد الأزرق ودوره ومكوناته وإلى عدة تعريفات، أما الجانب التطبيقي من الدراسة وهنا استعملنا أسلوب التحليل وهذا المنهج هو الأنسب في مثل هذه الدراسات. وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية :

أولا : أصل كلمة الاقتصاد الأزرق

ترجع أصل هذه الكلمة إلى الاقتصادي البلجيكي غونتر باولي الذي ألف كتابه تحت عنوان " **الاقتصاد الأزرق: عشر سنوات**، مائة اختراع واكتشاف، ومائة مليون فرصة عمل" **والمنشور عام 2010**. والمؤلف رجل أعمال مجدد، وبنى ثروة هائلة من عمليات الاقتصاد الأزرق. وهو يؤكد على صون الإدارة المستدامة للموارد المائية، استنادا إلى فرضية أن النظم الإيكولوجية السليمة للمحيطات هي أكثر إنتاجية وهي واجبة من أجل استدامة الاقتصادات القائمة على المحيطات. ويشمل الاقتصاد الأزرق الكثير من الأمور من بينها الصيد، النقل للركاب والبضائع، استخراج النفط والغاز من أعماق المحيطات والبحار.¹

تعريف الاقتصاد الأزرق : وتوجد عدة تعريفات نذكر أهمها :

تعريف البنك الدولي للاقتصاد الأزرق هو : "الاستخدام المستدام لموارد المحيطات من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين سبل المعيشة والوظائف، مع الحفاظ على النظام البيئي للمحيطات".²

وتعرفه المفوضية الأوروبية على أنه : "جميع الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالمحيطات والبحار والسواحل. وتغطي مجموعة واسعة من القطاعات الناشئة والمتراصة".³

كما تعتبرها دول الكومنولث على أنها : "مفهومًا ناشئًا يشجع الإشراف الأفضل على محيطنا (أو الموارد الزرقاء)".⁴ ومما سبق فيشير مصطلح الاقتصاد الأزرق إلى أنه الاقتصاد الذي يعني الإدارة الجيدة للموارد المائية وحماية البحار والمحيطات بشكل مستدام للحفاظ عليها من أجل الأجيال الحالية والقادمة .

ثانياً: مكونات الاقتصاد الأزرق والقطاعات المعنية به

يتملك الاقتصاد الأزرق قدرات هائلة من حيث توليد الدخل، وفرص العمل، وتنوع الصادرات، إلا أن تحقيق أكبر قدر من العوائد يتطلب مزيداً من التخطيط الجيد والاستثمارات والتركيز على القطاعات ذات الأولوية منه بناء على الإمكانيات المتاحة . وفيما يلي عرض موجز لقطاعات الاقتصاد الأزرق :

- الصيد البحري ؛
- التكنولوجيا الحيوية البحرية ؛
- التعدين في سواحل وأعماق البحار والمحيطات ؛
- السياحة البحرية والترفيهية ؛
- الطاقة المتجددة البحرية ؛
- الشحن والموانئ والخدمات اللوجستية (البحرية) ؛
- الصناعات البحرية ؛
- التجارة وتكنولوجيات الإتصال والمعلومات البحرية ؛
- تربية الأحياء المائية ؛
- التعليم والبحوث البحرية ؛⁵

واعتباراً للمكانة التي يحتلها الاقتصاد الأزرق على الصعيد العالمي:

يعرف الاقتصاد الأزرق على الصعيد العالمي، باعتباره محركاً حقيقياً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الصدد، تعد البحار والمحيطات، بوصفها محركاً للنمو الاقتصادي، أحد العوامل الرئيسية التي تحدد قوة الدول ومستوى تنميتها، حيث إن البحار والمحيطات توفر 5.4 مليون منصب شغل، وتخلق قيمة مضافة إجمالية تناهز 500 مليار أورو سنوياً. وقد ساهمت المؤسسات الدولية في تطور مفهوم الاقتصاد الأزرق وتعريفه، بدءاً ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي أطلق هذا المفهوم على صعيد البلدان الجزرية، وفي مقدمتها جزر الكاريبي؛ ثم البنك الدولي، الذي عمل على توسيع نطاق المفهوم ليشمل بلداناً نامية أخرى؛ ثم بعد ذلك المفوضية الأوروبية؛ ثم في مرحلة لاحقة الاتحاد من أجل المتوسط والاتحاد

وعلى صعيد القارة الإفريقية، يتركز الاقتصاد الأزرق على المحاور الأربعة التالية: (أ) الحرص على التدبير والاستخدام المستدامين للأنظمة الإيكولوجية المائية والموارد ذات الصلة بها؛ (ب) الاستثمار الأمثل للمنافع الاجتماعية والاقتصادية المتأتية من التنمية المستدامة للأوساط المائية؛ (ج) المحافظة على الأنظمة الإيكولوجية المائية والموارد المرتبطة بها، عن طريق الحد من التهديدات والآثار الناجمة عن التغيرات المناخية وعن الكوارث الطبيعية؛ (د) تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو

مستدام وضمان ولوج الجميع إلى الماء وإلى خدمات التطهير. وقد تبلورت اليوم تعبئة حقيقية على الصعيد الدولي، من أجل إدماج مفهوم الاقتصاد الأزرق في الأجندات العالمية، وذلك بشكل تدريجي منذ انعقاد مؤتمر ريو في سنة، 1992 لتتعرّز بعد ذلك في سنة 2015 باعتماد خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر الخاصة بها، من خلال الهدف رقم، 14 الذي يسعى إلى "حفظا لمخيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة". وبالإضافة إلى القطاعات البحرية التقليدية، كالصيد والسياحة والأنشطة المينائية، بات الاقتصاد الأزرق يشمل قطاعات جديدة ذات إمكانات نمو عالية، من قبيل: تربية الأحياء المائية، والسياحة الإيكولوجية، والمنتجات الحيوية البحرية أو التكنولوجيا الحيوية البحرية، وبناء السفن وغيرها.

الشكل رقم 01: القطاعات المعنية بالاقتصاد الأزرق



المصدر : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الاقتصاد الأزرق : ركيزة أساسية لبناء نموذج تنموي جديد للمغرب، الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المملكة المغربية، دورة 93، 21 ديسمبر 2018، ص6.

وبناء على تحليل محركات نمو الاقتصاد الأزرق: حيث تناول التقرير مختلف القطاعات الإنتاجية للاقتصاد الأزرق، وذلك بغية تحديد محاوره الرئيسية والوقوف على فرص النمو والتنمية التي يتيحها. ولا يتمثل الهدف من ذلك في إجراء تحليل أو تشخيص معمق لكل قطاع على حدة، بل إن الغاية هي تسليط الضوء على فرص النمو المتاحة في إطار سلسلة قيم مثلى وفي سياق من التكامل والالتقائية بين القطاعات، بما يتماشى مع مفهوم الاقتصاد الأزرق في حد ذاته.

وإذا كان هذا التحليل يبرز أهمية القطاعات البحرية التاريخية أو التقليدية، فإنه يلفت الانتباه بشكل خاص إلى القطاعات الناشئة وقطاعات المستقبل. وفي هذا الصدد، تنقسم محركات النمو التي تم الوقوف عليها إلى فئتين اثنتين، وفق طبيعتها إما كأنشطة إنتاجية، أو أنشطة تجارية أو غير تجارية.

الشكل رقم 02: محركات النمو في الاقتصاد الأزرق



المصدر : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الاقتصاد الأزرق : ركيزة أساسية لبناء نموذج تنموي جديد للمغرب، الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المملكة المغربية، دورة 93، 21 ديسمبر 2018، ص8.

وتتيح الأنشطة التجارية البحرية إمكانات هامة لخلق الثروة وإحداث فرص الشغل. وتحتل بعض الأنشطة، كالصيد والسياحة والنقل بالعبارات والنقل البحري مكانة تاريخية بارزة في الاقتصاد المغربي. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال بعض الأنشطة، مثل استخراج الغاز والبترول في عرض البحر أو الرياضات المائية وأنشطة الترفيه البحري، غير متطورة بالفدر الكافي، رغم أنها تتيح إمكانات واعدة. وتضم الأنشطة البحرية الفئات التالية: قطاع الصيد، السياحة، الأنشطة المينائية، الطاقات، تحلية مياه البحر، والتكنولوجيات الحيوية البحرية.

ثالثا: مبادئ الاقتصاد الأزرق المستدام

قدم الصندوق العالمي للطبيعة مجموعة من المبادئ للاقتصاد الأزرق منها:

- 1- توفير العوائد الاجتماعية والاقتصادية للأجيال الحالية والمستقبلية من خلال المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر وتحسين مستوى المعيشة وتحسين الدخل وتوفير فرص العمل والسلامة وتحقيق تنمية صحية وأمنية وسياسية مستدامة.
- 2- استعادة وحماية والمحافظة على تنوع وإنتاجية ووظائف وقيمة النظم الإيكولوجية البحرية والعوائد الطبيعية التي يعتمد عليها ازدهارها.
- 3- الإعتماد على التكنولوجيا النظيفة والطاقة المتجددة وإعادة تدوير المواد وذلك لتأمين الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية طوال الوقت.
- 4- يتم التحكم في (إدارته) عن طريق المنظومات العامة والخاصة مستخدمة أساليب للإدارة تتصف بأنها: شاملة ومستدامة، ومطلعة، وقائية ومتكيفة، ومسؤولة وشفافة، ومبتكرة واستباقية.
- 5- دعم الحوار مع أصحاب المصلحة مع تعريف مشترك وإطار مرجعي للاقتصاد الأزرق.
- 6- تعزيز الالتزام من جانب الحكومة وجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة برؤية الاقتصاد الأزرق المستدام. والعمل على تحويل هذه الرؤية إلى واقع ملموس.
- 7- التواصل حول الاقتصاد الأزرق مع أصحاب المصلحة في عمليات صنع القرار، وكذلك في الإطار التعليمي أو رفع الوعي.

8- توجيه صناعة القرار بشأن الاقتصاد الأزرق في كل من القطاعين العام والخاص.

رابعا : دور الاقتصاد الأزرق في تحقيق التنمية المستدامة

يشير الهدف الرابع عشر من الأهداف التي اعتمدها الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى "الاستخدام المستدام للمحيطات والبحار والموارد البحرية من أجل التنمية المستدامة". كما أن الهدف (14-7) يشير إلى أنه بحلول عام 2030 يتم زيادة العوائد الاقتصادية للدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك البلدان الأقل نمواً، وذلك من خلال الإدارة المستدامة للموارد البحرية مثل مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية والسياحة البحرية والساحلية .

ويشمل نموذج الاقتصاد الأزرق إطاراً للتنمية المستدامة للبلدان النامية يتناول مسألة الإنصاف في الحصول على الموارد البحرية وتنميتها وتقاسمها، وتوفير مجال لإعادة الاستثمار في التنمية البشرية، وتنوع مصادر الدخل، وإيجاد فرص عمل جديدة، والحد من الفقر، والتخفيف من أعباء الديون الوطنية المعوقة للتنمية.

كما يشير إلى تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية، مع الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية والندرة التكنولوجية، ويؤيد نفس المبادئ المتعلقة بانخفاض الكربون، وكفاءة استخدام الموارد، والإدماج الاجتماعي، أيضا تحسين العوائد الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الساحلية النامية والأقل نمواً من خلال تطوير بيئتها البحرية مثل مصائد الأسماك، والتنقيب البيولوجي، والنقل والشحن البحري، واستخراج النفط والمعادن والسياحة البحرية والساحلية وغيرها من الموارد البحرية. كما يتيح هذا النهج تحقيق الإنصاف على الصعيدين الدولي والوطني أمام البلدان النامية لتحقيق إيرادات أكبر من مواردها البحرية وإعادة استثمارها في السكان، والإدارة البيئية، وتخفيض مستويات الدين الوطني، والمساهمة في القضاء على الفقر والجوع، وهي أهداف أساسية للتنمية المستدامة.

✚ تعزيز دور الاقتصاد الأزرق حسب الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:

تركز استثمارات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في الاقتصاد الأزرق على تنمية سلاسل القيمة الكفؤة والمستدامة لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، مما يمكن الصيادين والمزارعين من الوصول إلى المدخلات وإلى تكنولوجيات الإنتاج وما بعد الحصاد والبنى التحتية الأفضل والمهارات المحسنة. ولا بد من إيلاء الاهتمام للإدارة الفعالة للنظم الإيكولوجية للموارد المائية، مع تعميم القضايا الرئيسية ذات الصلة بالشباب والتمايز بين الجنسين والتغذية والشعوب الأصلية وتغير المناخ. وتواجه المجتمعات الساحلية، وعلى وجه الخصوص الدول الجزرية الصغيرة، تحديات فريدة من نوعها، بما في ذلك التهديدات البيئية والمناخية المتطرفة. وقد استجابت إدارة الصندوق لاحتياجات هذه المجتمعات، وعلى سبيل المثال في إعادة بناء سبل عيش وصمود المجتمعات التي تأثرت بشدة بظاهرة المد الزلزالي "التسونامي" في آسيا وظاهرة النينو في أجزاء من أفريقيا. ومع الضغوط المتزايدة على الموارد المائية، لا بد من بذل جهود أكبر لتحسين إدارة مصايد الأسماك والموارد البحرية وصونها، وتنمية تربية الأحياء المائية على نطاق صغير للاستفادة من إمكانياتها الكبيرة. وهناك ضرورة للمزيد من العمل على تحسين كفاءة الإنتاج والحد من خسائر ما بعد الحصاد، والابتكارات في إضافة القيمة، وتحسين استراتيجيات التسويق. كيف يمكن للصندوق أن يعمل بصورة أفضل مع دوله الأعضاء ومع أصحاب المصلحة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشمولي، والتحول الاجتماعي باستخدام الاقتصاد الأزرق.⁶

خامسا : واقع الاقتصاد الأزرق في الجزائر تبني الاقتراحات التي قدمتها الجزائر في مؤتمر الاقتصاد الأزرق المستدام بنينوي**✚ تحديد المياه الإقليمية للجزائر :**

تحدد اتفاقية مونتيجو باي (اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار)، التي وقعت عليها الجزائر، عدة مناطق بحرية انطلاقاً من اليابس وهي : البحر الإقليمي (1)؛ والمنطقة الاقتصادية الخالصة (2)؛ والجرف القاري الممتد (3)؛ والمياه الدولية (4).

✚ الإقليم البحري الجزائري :⁷

يشمل الإقليم البحري وفقا للقانون الدولي العام البحر الإقليمي والمياه الداخلية، كرس المشرع الدستوري هذه الفكرة بعبارة غامضة في المادة 12، وأول منطقة بحرية كرستها الجزائر بعد الاستقلال مباشرة هي بحر الإقليمي، عندما مدته إلى 12 ميل بحري، مسافة تجسدها المادة 03 من اتفاقية قانون البحار لعام 1982، دون أن تحدد الجزائر النقطة المرجعية لحساب هذه المسافة المتمثلة في خطوط الأساس بحيث أن المياه المحصورة بين اليابسة وهذه الخطوط تعد من المياه الداخلية بعد هذه الخطوط أغلى 12 ميل بحري هي مياه إقليمية .

أما النظام القانوني للإقليم البحري الجزائري فتخضع المياه الداخلية للدولة الساحلية وقاع هذه المياه وباطنها والأجواء التي تعلوها للسيادة الكاملة والمطلقة للدولة الساحلية حسب المادة 02 من اتفاقية قانون البحار لعام 1982، فلهذه المنطقة نفس النظام القانوني للإقليم البري، أما البحر الإقليمي فهو خاضع لسيادة الدولة الساحلية باستثناء واحد فقط وهو حق المرور البري لكل السفن الأجنبية عبر هذه المياه، أما باطن هذه المنطقة والأجواء التي تعلوها تخضع للسيادة المطلقة للدولة الساحلية.

يمتد البحر الإقليمي للجزائر والشريط الساحلي على مسافة (حوالي 1644 كم)، وتتركز مياه الأودية الهامة في الإقليم النلي وتصب في البحر منها:

- وادي الشلف :وطوله 650 كم يتبع من جبال عمور فرندة ويصب في البحر قرب ولاية مستغانم .
- وادي سيق: مساحته 1850 كم² ينبع من جبال الضاية .
- وادي الهبرة (الحمام): مساحة حوضه 4982 كم² يسمد مياهه من جبال الضاية وسعيدة.
- وادي سيبوس: حوضه 5488 كم² ينبع من الأطلسين .⁸

الشكل رقم 03: الرصيد البحري الجزائري



المصدر : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الاقتصاد الأزرق : ركيزة أساسية لبناء نموذج تنموي جديد للمغرب، الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المملكة المغربية، دورة 93، 21 ديسمبر 2018، ص7.

- رصيد الإنتاج: الآليات، التجهيزات، البنيات التحتية، والوعاء العقاري في المجال الحضري؛
- الرصيد الطبيعي: الموارد الطبيعية، التراث الطبيعي، الموارد السمكية؛
- الموجودات الصافية الخارجية: الأصول المالية؛
- الرأسمال البشري: المعارف والعلوم، الكفاءات والمهارات

● الرصيد المؤسسي: الحكامة، القوانين، المؤسسات.⁹

🚦 واقع الاقتصاد الأزرق في الجزائر :

إن الموارد المائية في الجزائر لها طابعا استراتيجيا في مسار التنمية الشاملة للبلاد لارتباطها الوثيق بالتنمية المستدامة ولأن الماء في الجزائر مورد نادر وثمين يقتضي ترشيد استعماله لتلبية حاجيات السكان والاقتصاد الوطني دون رهن حاجيات الأجيال القادمة .

وتصنف الجزائر ضمن الدول الفقيرة في العالم من حيث الإمكانيات حيث ترتب تحت الحد الأدنى النظري للندرة التي يحددها البنك العالمي بـ 1000 م³/فرد سنة حيث أن الراتب المائي النظري في الجزائر الذي كان في عام 1962 يقدر بـ 1500 م³/فرد سنة، تراجع عام 1999 إلى 3500 م³/فرد سنة .

وتزداد حدة مشكلة الماء في الجزائر بسبب الخصائص المناخية التي تتراوح بين الجاف وشبه الجاف على معظم الأراضي الجزائرية وهي بالتالي غير وفيرة للأمطار مما يهدد بتناقض الموارد في وقت يزداد فيه الطلب على هذا المورد بفعل النمو الديموغرافي ولتنامي القطاعات المستهلكة كالصناعة والفلاحة والسياحة .

كما أن الجزائر بالنظر لمساحتها الكبيرة تتميز بندرة المياه السطحية التي تنحصر أساسا في جزء من المنحدر الشمالي للسلسلة الجبلية الأطلسية وتقدر الإمكانيات المائية للجزائر بأقل من 20 مليار م³، 75 % منها فقط قابلة للتجديد وتشمل الموارد المائية غير المتجددة الطبقات المائية في شمال الصحراء .

يقدر عدد المجاري المائية السطحية في الجزائر بنحو 30 مجرى معظمها في إقليم التل، وهي تصب في البحر المتوسط وتتمايز بان منسوبها غير منتظم وتقدر طاقتها بنحو 12.4 مليار م³، رغم حساسية مشكل الماء في الجزائر، فان الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال لم تول الأهمية اللازمة لهذا القطاع الحيوي في برامج التنمية الوطنية حيث أهم إنشاء السدود وهي المنشآت الرئيسية لتخزين المياه مما زاد من تراكم المشاكل وادى تاخر مضر بالاقتصاد الوطني وإلى خلق مضايقات عديدة للسكان .

ويقدر الخبراء عدد المواقع الملائمة لبناء السدود في الجزائر من الناحية النظرية بنحو 250 موقعا، لكن عدد السدود الصغيرة والمتوسطة ومنها 50 سدا كبير بطاقة تخزين تفوق 10 ملايين م³ . يبلغ حجم تخزينها الإجمالي 4.908 مليار، لكن متوسط حجم المخزون المتوفر في العشر سنوات الأخيرة قدر بنحو 1.75 مليار م³، فقط ما يعادل 40% من طاقة التعبئة الإجمالية النظرية بسبب الظروف المناخية (الجفاف) ومشكل توصل السدود .¹⁰

كما يجري العمل حاليا في برنامج إنشاء 22 سدا جديدا بطاقة إجمالية نظرية تساوي 7 مليارات م³، ومن بين هذه المشاريع سد بني هارون (ولاية ميلة) وسد كدية اسردون (ولاية البويرة) الذين يعدون أكبر السدود في الجزائر بطاقة 960 مليون م³، في حين تجري الدراسات لإعداد مشروع بناء 52 سدا.¹¹

تعتبر الحكومة الجزائرية أن للماء جانبا اقتصاديا غير أنها تعتبر أيضا أن الجانب الاجتماعي للماء يغلب الجانب الاقتصادي. وهذا ما دفع الحكومة الجزائرية إلى عدم تطبيق السعر الحقيقي للماء. هناك نظام بالنسبة لتوزيع المياه، ونظام بالنسبة للتسعيرة وتوجد عدة طبقات داخل التسعيرة. أما بالنسبة للمواطن العادي، فهو يتمتع بسعر شبه رمزي ولا يدفع في الحقيقة إلا الثلث من سعر المتر المكعب للماء لأن قيمته بالنسبة للشركة الجزائرية للمياه، تتراوح بين 32 و38 دينار جزائري. ويدفع المواطن العادي قيمة 11 دينار جزائري فقط للمتر المكعب. هناك تموين من طرف ميزانية الدولة وهذا ما نطبقه أيضا بالنسبة للكهرباء. أما المياه الصحية فإننا نقوم بنفس الشيء. لكن تبقى مشكلة التبذير مطروحة نظرا للسعر المنخفض للمياه، لذلك وضعنا خمس طبقات بالنسبة للصناعيين والإدارات ونطبق عليهم سعرا مرتفعا. كذلك نقوم بحملات توعية حول الماء في المدارس وفي التلفزيون ولكن هذا غير كاف.¹²

والجزائر تخطت مشكل ندرة المياه، وأنها بصدد تحقيق الأمن المائي ببلوغها حصة 170 لتر للفرد في نهاية السنة الحالية، ومواصلة تدعيم قدرة التخزين، برفع عدد السدود إلى 82 سدا في 2014.¹³

ومن هذا المنطلق يمثل الاقتصاد الأزرق فرصة جديدة تنسجم مع روح الاستدامة والصمود التي تدعو إليها خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، وهكذا يساهم الاقتصاد الأزرق في تحقيق أهداف هذه الخطة، خاصة الهدف رقم 14 الذي يسعى إلى " حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة". وعلى مستوى القارة الإفريقية، أدرج الاتحاد الإفريقي بشكل واضح هذا الطموح في رؤيته الواردة في " أجندة 2063: إفريقيا التي نريد"، كما اعتبر الاقتصاد الأزرق " رافعة جديدة لتحقيق النهضة الإفريقية (...). ويمكن للاقتصاد الأزرق أن يضطلع بدور رئيسي في تحقيق التحول الهيكلي لإفريقيا والدفع بعجلة النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاجتماعية...".

كما تم تسليط الضوء على هذا الطموح خلال المؤتمر العالمي الأخير حول الاقتصاد الأزرق، الذي عقد في الفترة من 26 إلى 28 نوفمبر 2018 في نيروبي بكينيا، وضم هذا المؤتمر ما يقرب من 15000 مشارك من جميع أنحاء العالم، استحضروا الغاية المثلى المتمثلة في خلق المزيد من الرخاء للجميع، مع الحرص على الحفاظ على الموارد المائية بما يضمن حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية، وأجروا مناقشات استراتيجية هدفها بحث سبل النهوض بموارد الاقتصاد الأزرق المستدام والحفاظة عليها، وتعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر وتحسين الصحة الغذائية، وإذا توفرت الإرادة الجماعية وتم بذل الجهود اللازمة على المستويات المحلية والوطنية والدولية، فيمكن للمجتمع الدولي أن يكثف من حجم الاستثمارات ويستفيد من الإمكانيات الكاملة التي تتيحها البحار والمحيطات من أجل تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل ومحاربة الفقر.

وينعقد المؤتمر تحت شعار الاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة ويركز على التقنيات الجديدة والابتكار في مجال البحار والمحيطات الأنهار والبحيرات، لبحث التحديات والفرص والشراكات الممكنة، ويوفر المؤتمر فرصة لبحث التقدم في مجالات عديدة كالأسماك، السياحة، النقل البحري، التنقيب في البحار، وفي أجندة التنمية المستدامة موضوعات المؤتمر تحديدا مرتبطة بأجندة التغير المناخي والسيطرة على التلوث والإنتاج. تسريع النمو الاقتصادي، فرص العمل ومكافحة الفقر، واستدامة الحياة البحرية.

خاتمة :

نستخلص من هذه الدراسة أن بروز مفهوم الاقتصاد الأزرق منذ سنة 2012 أدى إلى إعادة التفكير في واقع البحار والمحيطات وما يرتبط بها، خاصة في ظل التحديات التي تواجهها من اختلال في النظم الإيكولوجية وعدم الاستغلال الأمثل للموارد، وإعطاء أهمية كبيرة لهذا الموضوع من طرف العديد من الدول والمنظمات الدولية من أجل تجسيد مشروع الاقتصاد الأزرق في إطار تحقيق التنمية المستدامة. إذ يعمل الاقتصاد الأزرق كمحفز لتطوير السياسات والاستثمار والابتكار في دعم الأمن الغذائي، والحد من الفقر والإدارة المستدامة للموارد المائية، وذلك عن طريق تربية الأحياء المائية، وتعزيز السياسات والممارسات الجيدة لاستزراع السمك والنباتات البحرية بصورة مستدامة.

تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن معظم الدول النفطية الساحلية لديها إقليم وصيد بحري معتبر، إلا أن استغلالها للموارد الطبيعية البحرية لا يزال غير منظم وغير كافٍ وذلك لعدم وصول هذه الدول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي والتنمية المستدامة الكافية، وهذا لا يمنع أن يصبح الاقتصاد الأزرق طريقا جديدا لنمو عالمي جديد في الدول النفطية الساحلية خاصة منها الجزائر.

الاقتراحات والتوصيات :

ومن خلال هذه الدراسة نأمل إلى تحقيق هذه الأهداف :

- التعرف على أصل وتعريف كلمة الاقتصاد الأزرق، ومكوناته؛
- تناول أهم مبادئ الاقتصاد الأزرق المستدام، والتركيز على دور هذا الاقتصاد في تحقيق التنمية المستدامة ؛
- تعزيز مجتمع الاقتصاد الأزرق (الدول النفطية الساحلية) الذي يعمل على إيجاد حلول للتنمية المستدامة في المنطقة، فضلا عن إقامة شراكات ومبادرات لتسخير إمكانيات النمو الأزرق؛
- تسخير إمكانيات الرأسمال الأزرق لتحسين حياة الجميع؛
- الاستفادة من أحدث الابتكارات والتطورات العلمية وأفضل الممارسات لبناء الرخاء مع الحفاظ على الرأسمال الأزرق للأجيال القادمة؛
- تسليط الضوء على أهمية الحفاظ على بيئة البحار والمحيطات المستدامة للتخفيف من حدة الفقر في العالم، وزيادة الأمن الغذائي، وحماية النظم الإيكولوجية، ومعالجة تراجع التنوع الحيوي البيئي؛
- تعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخاصة الهدف 14 المتعلق بالحياة تحت الماء؛
- المساهمة في تعزيز الجهود الرامية إلى دعم الاقتصاد الأزرق دولياً كأداة رئيسية للإدارة البيئية محلياً ودولياً؛
- زيادة وعي صناع القرار والحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص بأهمية الاقتصاد الأزرق.

الإحالات والمراجع :

- 1-Gunter Pauli, The Blue Economy, version 20, Beljeque,2010, p.p 16.
- 2-البنك الدولي، ما هو الاقتصاد الأزرق، 6 جوان 2017، تم الاسترجاع من موقع (https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%25D8%)
- 3-الاتحاد الأوروبي، التقرير السنوي 2018، حول الاقتصاد الأزرق، تم الاسترجاع من موقع (https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%25D8%)
- 4-منظمة الكومنولث، **Blue economy**، 19 أبريل 2018. www.thecommonwealth.org (https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%)
- 5-فايز علي المطيري، منظمة العمل العربية، تعزيز دور الاقتصاد الأزرق لدعم فرص التشغيل، مؤتمر العمل العربي، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 14-21 أبريل 2019، العدد 9/46، ص.ص 12-25.
- 6- RICHARD ABILA الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، الاقتصاد الأزرق: هل سيغير هذا الأمر من قواعد اللعبة ؟، 15 يناير 2019، (https://www.ifad.org/ar/web/latest/blog/asset/40969956)
- 7-سهيلة قمودي، مجال السيادة البحرية الجزائرية حسب المادة 12 من دستور 1996، مجلة الاجتهاد القضائي، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الرابع، ص.ص 244-246.
- 8- جغرافيا الجزائر، محافظة السواحل الجزائرية، الشريط البحري الساحلي، 25 سبتمبر 2019، تم الاسترجاع من موقع (https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%25D8%)
- 9- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الاقتصاد الأزرق : ركيزة أساسية لبناء نموذج تنموي جديد للمغرب، الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المملكة المغربية، دورة 93، 21 ديسمبر 2018، ص.ص 7.
- 10-جريدة المجاهد بتاريخ 03-12-2011، تم الاسترجاع من موقع (https://ar.m.wikipedia.org/wiki/)
- 11- نور الدين حاروش، استراتيجية المياه في الجزائر، الجزائر، 06-04-2012، تم الاسترجاع من موقع (https://ar.m.wikipedia.org/wiki/)
- 12-انظر حوار فرنس 24 مع وزير الموارد الجزائرية عبد المالك سلال 16/03/2012، تم الاسترجاع من موقع (https://ar.m.wikipedia.org/wiki/)
- 13- حفيظ صوالي، زبير فاضل، سمية يوسف، لقاء عبد المالك سلال وزير الموارد المائية بجريدة الخبر، الجزائر، 26-06-2011، تم الاسترجاع من موقع (https://ar.m.wikipedia.org/wiki/)